أصوات ثورة:

حوارات مع الشباب التونسي

ملخص حوارات جماعية أجريت مع شباب تونسيين بين 11 و 24 مارس 2011

أعدّها نيكولاس كولينز
لفائدة
المعهد الديمقراطي الوطني

بالاشتراك مع

امرود للاستشارات، تونس

جميع الحقوق محفوظة © المعهد الديمقراطي الوطني 2011. يسمح بنسخ و/أو ترجمة كامل هذه الوثيقة أو جزء منها فقط لغرض غير تجاري شريطة ذكر اسم المعهد الديمقراطي الوطني كمصدر للمقتطف على أن تحال إليه نسخة من كل ترجمة.

المعهد الديمقراطي الوطني
2030 شارع م، الطابق الخامس
واشنطن 20036
الولايات المتحدة الامريكية
الهاتف: 202.728.5500
الفاكس: 202.728.5520
الموقع الالكتروني:
http://www.ndi.org

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير حكومية، غير حزبية وغير ربحية هدفها دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم من خلال مشاركة المواطنين والانفتاح ومحاسبة الحكومات.

منذ انشاء المعهد الديمقراطي الوطني سنة 1983 عمل هذا الأخير مع شركاء من 125 بلدا وإقليما على جمع مختلف الافراد والمجموعات لتبادل الافكار والمعارف والتجارب والخبرات. ويستفيد شركاؤه من أفضل الممارسات الدولية في مجال التطور الديمقراطي التي يمكن أن يكيّفوها مع الاحتياجات الخاصة لبلدانهم. ويأتي هذا المنهج "متعدد الجنسيات" ليؤكد أنه رغم عدم وجود نموذج وحيد للديمقراطية، توجد بعض المبادئ الاساسية التي تتقاسمها كل الانظمة الديمقراطية. كما يعمل المعهد على تشجيع إنشاء قنوات اتصال بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخَبين، فضلا على تعزيز قدرة هذه الأخيرة على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

مشاركة المواطن: لكي تنجح الديمقراطية، لا بد من وجود مواطنين على درجة من الوعي والفاعلية، لهم قدرة على التعبير وابراز مصالحهم والعمل الجماعي ومحاسبة الحكومة. وعلى مدى سنوات عمل المعهد مع أكثر من 13000 مجموعة مدنية. فبرامجه المدنية بما في ذلك التربية المدنية وبرامج التصويت والجهود المبذولة لتشجيع التصويت وبناء الحجج حول القضايا وتقديمها ومراقبة الميزانية ومراقبة عمل الحكومة تساعد هؤلاء المواطنين على القيام بدور نشط في العملية السياسية والعمل كحلقة وصل بين المواطن والمنتخَب.

الديمقراطية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تشجع الإنترنت والهواتف المحمولة ووسائل الإعلام الاجتماعية الناس على المشاركة بشكل أكبر في السياسة بطرق أكثر ابتكارا وتشاركية. وقد كان المعهد رائدا في استخدام التكنولوجيات الجديدة كجزء من التطور الديمقراطي إذ ساعد مواطنين على تطوير وصياغة أدوات التوعية والتنظيم والتعبئة من أجل زيادة مساءلة الحكومات وفتح آفاق أوسع أمام مبادرات المواطنين للتغيير السياسي والاجتماعي.

الحكم الديمقراطي: يعمل المعهد مع السلطات التشريعية في العالم. وهو يساعدها على تعزيز هيئاتها البرلمانية والرقابة التشريعية والقوانين الداخلية ونفاذ الجمهور إلى المعلومة ولجان الانتخابات والاتصالات المحلية. كما يساعد مختلف الوزارات ودواوين الوزارات الأولى ورؤساء الدول على العمل بشكل أفضل، ليكونوا أقرب للجمهور ويستمعوا له. ويدعم المعهد الديمقراطي الوطني أيضا الجهود التي تبذلها السلطات الإقليمية والمحلية لتحسين تلبية احتياجات مواطنيها.

الانتخابات: يعمل المعهد جنبا إلى جنب مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على تدريب وتثقيف الناخبين وإصلاح القوانين الانتخابية والإشراف على جميع مراحل الاقتراع. ومن شأن هذه البرامج أن تزرع الثقة في هذه الحكومات وتعزّز مسؤولياتها وشرعيتها. وقد عمل المعهد مع أكثر من 300 مجموعة مدنية وائتلاف في 74 بلدا قامت بدورها بتعبئة أكثر من مليوني مواطن للإشراف على الانتخابات. كما أسّس شراكات مع مئات الأحزاب السياسية لتعزيز نزاهة الانتخابات ، وأدى أكثر من 100 بعثة مراقبة انتخابات في جميع أنحاء العالم.

الأحزاب السياسية: يعمل المعهد مع شركائه على تكوين الأحزاب السياسية انطلاقا من الإجراءات الديمقراطية الداخلية واختيار المرشحين وصولا إلى الانتخابات وتطوير البرامج والعمل الميداني. وفي هذا الصدد، عمل المعهد مع أكثر من 720 منظمة وحزب سياسي في أكثر من 80 بلدا من أجل خلق بيئات سياسية أكثر انفتاحا يمكن للمواطنين فيها المشاركة بنشاط في العملية الديمقراطية.

المرأة في السياسة: يتميز المعهد الديمقراطي الوطني بريادته في مجال تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. فالعديد من البرامج المبتكرة التي وضعها المعهد، والتي صُمّمت سواء لبيئات سياسية تعتبر الديمقراطية فيها ناشئة أو بيئات تعتبر الديمقراطية فيها راسخة، تشرك النساء في المجالس المنتخَبة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني كناشطات وقائدات أو كمواطنات مطلِعات. تهيّئ هذه البرامج

للمرأة بيئة تستطيع من خلالها مناقشة القضايا السياسية وتترشح وتُنتخَب لمناصب ذات مسؤولية وتحكم بفعالية وتشارك بشكل كامل في جميع جوانب حياة المجتمع والسياسة.

مقدمة

كانت حركة الاحتجاج التي شملت جميع أنحاء البلاد وأدّت إلى سقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي يوم 14 جانفي 2011، هي الأولى من نوعها في العالم العربي. فمن خلال الشبكات الاجتماعية، وخاصة الشبكة الاجتماعية فايسبوك، نظّم الشباب في جميع أنحاء البلاد أنفسهم بعيدا عن الهياكل السياسية التقليدية، مثل منظمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية. وبالتمرّد على سنوات من الظلم والضائقات الاقتصادية والبطالة والحرمان من الحريات الأساسية، مثّل الشباب التونسي بمختلف شرائحه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية محرك التغيير الذي اجتاح البلاد.

الهدف: اعترافا بالدور المركزي الذي لعبه الشباب في تونس خلال الأحداث التاريخية، أجرى المعهد الوطني الديمقراطي دراسة نوعية في مدن مختلفة من أنحاء تونس بين 11 و 24 مارس 2011 ليرى كيف ينظر الشباب إلى ماضي وحاضر ومستقبل بلاده. وتقدّم نتائج هذه الدراسة، التي نوجزها فيما سيأتي، لمحة عن النظرة التي يحملها الشباب التونسي على الأحداث الأخيرة والتحول الديمقراطي والنخب السياسية والفرص المختلفة للمشاركة في الحياة السياسية. وتهدف هذه النتائج إلى إطلاع المسؤولين التونسيين، سواء منهم أعضاء الحكومة الانتقالية أو الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني، على الفروق الدقيقة وراء آراء هؤلاء الشباب. إنّ هذه المعلومات قيّمة لأنها سوف تسمح للسياسيين بتلبية احتياجات الشباب أثناء هذه المرحلة الانتقالية السياسية الحسّاسة.

وكلف المعهد الديمقراطي الوطني مكتب أمرود للاستشارات بإجراء هذه الدراسة في تسع مدن. وأمرود هو مكتب استشاري متخصص في أبحاث السوق واستطلاعات الرأي، ويعمل في تونس والجزائر. وهو ينضوي لمجموعة البحوث (ا نسومار ENSOMAR). واستعان المكتب باختصاصية في البحوث النوعية من أجل تنسيق الدراسة. كما عملت هذه الاختصاصية مع مركز قديم للحوارات الجماعية أنشأه المعهد في المغرب. ولئن أجريت دراسات كمية عديدة منذ جانفي 2011 فإن هذه الدراسة تُعدُّ الدراسة النوعية الأولى حول القضايا السياسية في تاريخ تونس، إذ لم يكن يسمح لإجراء بحوث حول الآراء الحرة زمن حكم بن علي. وبالنسبة إلى المعهد الديمقراطي الوطني، الذي حافظ على وجود ميداني دائم في تونس منذ قيام الثورة، فإن هذه الدراسة تمثل مبادرة رائدة من شأنها أن تكون دليلا لاستطلاعات الرأي المستقبلية التي يعتزم المعهد القيام بها لتحليل مواقف التونسيين من الانتقال السياسي الذي يتطور شيئا فشيئا. نتائج مجموعات التركيز تكشف عن وجهات نظر الشباب التونسي، وكيف يرون أن بلادهم الاتجاه وشرح هذه التصورات.

وتظهر نتائج الحوارات الجماعية طريقة تفكير الشباب التونسي وكيف يتصوّرون الاتجاه الذي تسير فيه بلادهم ويشرحون هذه التصورات.

المنهجية: نظّم المعهد الديمقراطي الوطني بين 11 و 24 مارس 2011 عشر حلقات نقاش جماعية في تسع مدن حسب توزيع جغرافي واسع: تونس (حلقتي نقاش) وبنزرت وسوسة والقيروان وسيدي بوزيد وصفاقس وقابس ونابل والكاف. وقد تم اختيار هذه المدن اعتمادا على مؤشر عدد السكان والثقل الاقتصادي والموقع الجغرافي والدور الذي لعبته هذه المدن في أحداث ديسمبر 2010 وجانفي 2011. وللحصول على آراء أولئك الذين كانت لهم مشاركة أكثر في الاحتجاج والذين تضرروا أكثر من البطالة، تألفت كل مجموعة من سبعة إلى عشرة أشخاص بين ذكور وإناث تتراوح أعمارهم بين 25 و30 سنة. وتمّ توزيع الجنسين إلى 55 ٪ من الذكور و45٪ من الإناث وكان 36٪ من المشاركين عاطلين عن العمل. ومن بين معايير انتقاء المجموعات التي اعتمدها المعهد الديمقراطي الوطني هي اختيار المشاركين الذين يعتبرون من المستخدمين المنتظمين للموقع الاجتماعي فايسبوك. وبعد اختيار المشاركين تمّ إعادة فرزهم مراعاةً للتكافؤ بين الجنسين والتوزيع الأوسع بين المناطق والأوساط الاقتصادية والاجتماعية والمستويات التعليمية والمهن المختلفة.

وقد مثّل الطابع الحساس للموضوعات المطروحة والمناخ السياسي الراهن مشاكل وعقبات مفاجئة أمام إنجاز هذا المشروع. إذ اضطررنا في بعض الأحيان لتأجيل المحادثات بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة في العديد من المدن الداخلية. ورغم نجاح عملية الانتقاء في هذه المناطق فإنها كانت عملية معقدة بشكل خاص وذلك لأن مواضيع المناقشة كانت ذات أهمية خاصة وصعبة بالنظر إلى الدور الذي لعبته هذه المدن في الثورة. وبالإضافة إلى ذلك فهذه المناطق لم تكن معتادة مطلقا على دراسات استطلاعات الرأي التي كانت تجري بصورة شبه حصرية في المدن الساحلية. وفي هذه الأرضية عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع مكتب أمرود بشكل وثيق للتغلب على هذه العقبات.

رسم 1: مواقع إجراء حلقات النقاش الجماعية. باستثناء تونس التي أجريت فيها حلقتان، أجريت حلقة نقاش واحدة في كل مدينة.

حلقات النقاش الجماعية: تعدّ حلقات النقاش الجماعية أداة بحث نوعي أكثر منه كمّي. وهي تأتي لتكمّل عملية استطلاع الرأي وتعتمد على أخذ عينات علمية من السكان. وتكشف هذه الحلقات ثراء في الآراء وهو ما لا تستطيع استطلاعات الرأي أن تقدمه. وتمكّن هذه الحلقات صنّاع القرار من فهم الدوافع والمشاعر والقيم وراء وجهات نظر المشاركين من خلال التبادلات الموجّهة والمفتوحة. وعلاوة على ذلك، فإن نتائج هذه المناقشات ليست إلاّ صورة فورية للآراء أثناء التعبير عنها. ونظرا لحيوية المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد فإنّ الرأي العام في تذبذب دائم حسب رد فعل المواطنين تجاه التغييرات والأحداث المتعاقبة. ولذلك فإنّ نتائج هذا التقرير لا تمثل إلاّ الآراء إبّان إجراء الاستطلاع، أي من منتصف شهر مارس 2011 إلى نهايته.

يعكس هذا التقرير وجهات نظر الشباب التونسي الذين شاركوا في هذه الدراسة. كلمات مثل "الشباب"و "الشباب التونسي" تستخدم دائما للتعبير على مواقف المشاركين.

الاستنتاجات الرئيسية

استنادا إلى سلسلة من عشر حلقات نقاش جماعية التي أجريت في شهر مارس 2011، يستكشف هذا التقرير وجهات نظر الشباب التونسي حول مواضيع الأحداث الأخيرة التي أدت إلى سقوط نظام الرئيس بن علي والتحول السياسي الجاري. وتتمثّل الاستنتاجات الرئيسية في ما يلي:

الشباب التونسي يرغب فعلا في المشاركة في عملية التحول الديمقراطي في بلاده لكنه لا زال متحفظا حول التسهيلات المتاحة. وأعرب المشاركون بالإجماع تقريبا على رغبتهم الحقيقية في المشاركة في عملية التحول السياسي في تونس، ولا سيّما من خلال التصويت في انتخابات المجلس التأسيسي المزمع عقدها في 24 جويلية 2011. ويرى الشباب، الفخور بدوره في إسقاط نظام الرئيس بن علي، هذه المشاركة بأنها الخطوة المنطقية التالية ويريد أن يرصد بدقة عملية الانتقال السياسية الجارية. **ولكن يشعر هذا الشباب بالقلق إزاء العملية السياسية ودور النخبة فيها. وهو يعرب عن شكوك تجاه بعض الأفراد المحدّدين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تحاول استغلال الثورة لأغراض شخصية.** وربّما يعود هذا التردد إلى فترة طويلة في الماضي من استبعاد للشباب، ولمعظم التونسيين، من المشهد السياسي، وهي ظاهرة يرى أنها ما زالت موجودة إلى حدّ ما في هذه الفترة الانتقالية. ولا تتمتّع الأحزاب السياسية التي تم تحييدها وتهميشها في النظام القديم بسمعة جيدة في أوساط الشباب. ورغم أن منظمات المجتمع المدني هي أفضل حالا، **فإن الشباب لا يزال متردّدا في دعم أي مؤسسة مهيكلة.**

"التصويت هو وسيلة لجعل صوتنا مسموعا ودليل على أن الثورة نجحت"
(مواطنة ، تونس)

"أشعر أنني ألعب دورا في ديمقراطية وطنية".
(مواطن، قابس)

"في هذه المرحلة، أعتقد أننا نحتاج إلى زيادة الوعي السياسي".
(مواطنة، تونس)

يعتقد عدد كبير من الشباب أن بلادهم تسير على الطريق الصحيح، ولكن كثيرين آخرين لا يريدون أن يخدعوا أنفسهم بتراجع محتمل وعبّروا عن **الحاجة إلى الانتظار** قليلا على المدى القريب والمتوسط. وتعتبر الإطاحة ببن علي حدثا ايجابيا وهاما ومصدرا رئيسيا للتفاؤل من شأنه أن يكرّس ممارسة الحرية ويمهّد الطريق لتشكيل حكومة تستمع إلى الشعب. وأكد المشاركون على قوة المواطنة التي اكتشفها التونسيون وإرادة الاستثمار في مستقبل البلاد لضمان مستقبل أفضل.

"إذا كنا قادرين على الإطاحة ببن علي، فنحن قادرون على بناء بلدنا. لدينا رجال ونساء قادرين على وضع البلاد على المسار الصحيح".
(مواطنة، الكاف)

"أشياء كثيرة قد تحسنت ولكن الأهم من ذلك، أصبح صوتنا اليوم مسموعا.."
(مواطن، قابس)

وتُقلّص من هذا التفاؤل رؤية واقعية وبراغماتية للوضع الاقتصادي والأمني، وهما مجالان مهمّان يرى المجيبون أنهما قادران على التحسن ولكن لم يتم فعل شيء في هذا الصدد. أما حالة التشاؤم فمردّها أساسا إلى الحالة غير المستقرة والمضطربة التي شهدتها البلاد شهرين فقط بعد الثورة. وفيما يتعلق بالأمن، يشجب الشباب حالة عدم الاستقرار المستمرة وارتفاع معدلات الجريمة الناجمة جزئيا عن

إطلاق سراح السجناء خلال الثورة. ورأى البعض أن الثورة قد قوّضت الاقتصاد وأبعدت الاستثمارات الأجنبية عن البلاد. وبوجه أعم، يشكّك بعض الشباب في الأبعاد الديمقراطية للبلاد وفي التصور الخاطئ الذي يحمله البعض عن الحرية والديمقراطية.

"اعتقد أن البلاد سائرة في الاتجاه الخاطئ. الناس فقدوا الثقة في حكومتهم ويتظاهرون كلّما أرادوا شيئا، ولكن هذا لا يؤدي إلاّ إلى تعطيل عمل الحكومة".
(مواطن، تونس)

"أنا متشائم قليلا: لقد حققنا ثورة وأطحنا بدكتاتور ولكن المشكلة هي في عقلية الناس. إنه لأمر صعب، فالناس يرون الحرية والديمقراطية بشكل مختلف ولا يعرفون معناهما الحقيقي".
(مواطنة، الكاف)

"نحن نسير في الاتجاه الخاطئ، لا يوجد لدينا شيء ملموس، إلاّ الوعود والتهم الخيالية".
(مواطن، تونس)

ويتفق كل المشاركين في الحلقات الجماعية على أن الشباب هم من أشعل فتيل الأحداث السياسية في حين يبقى دور الجهات السياسية الرسمية مثيرا للجدل. أما الفساد والبطالة والقمع السياسي فكانت من بين أهم العوامل التي اعتبرها الشباب سببا في اندلاع الثورة. ونقل المشاركون مشاركتهم الشخصية في المظاهرات والاعتصامات واستخدام الشبكة الاجتماعية فايسبوك لعرض وتبادل ملفات الفيديو والمقالات كمساهمة منهم في الثورة. **ويرى أغلبهم أنّ الاعتصامات والمظاهرات هي وسائل ديمقراطية مشروعة لتحقيق أهداف سياسية،** في حين يرفض البعض منهم التظاهر من أجل المصالح الشخصية ويقولون إن الاعتصامات لا ينبغي أن تمنع الناس من العودة إلى العمل.

"شخصيا وحتى 13 جانفي لم أشعر أنّني طرف معنيّ، وكنت حتّى على اقتناع بالخطاب الأخير للرئيس بن علي. أما في اليوم التالي فقد خرجت للتظاهر وكنت مقتنعا بما كنت أفعله في ذلك اليوم"
(مواطن، سوسة)

"عندما أشغّل حاسوبي وأتقاسم مقاطع الفيديو التي أجدها على الشبكة الاجتماعية فايسبوك، فهذا يعني أنني أشارك في الثورة".
(مواطن، القيروان)

"كان الناس في حالة غليان داخلي وكانوا يتستّرون بالصمت، لقد كانوا كبركان ينتظر فقط علامة لينفجر".
(مواطنة، الكاف)

"لقد كانت الإنترنت والفايسبوك المحركات الرئيسية للثورة. قبل خمس سنوات، كانت لدينا نفس المشاكل التي نعانيها اليوم، لكننا لم نستطع التواصل. وكان من المستحيل تنظيم احتجاجات في الشوارع".
(مواطنة، سوسة)

تتفاعل أغلبية الشباب التونسي إيجابيا مع فكرة الديمقراطية، وهي متفائلة بشأن آفاق التحول الديمقراطي. وترتبط الديمقراطية ارتباطا وثيقا بحريّة التعبير وتبادل وجهات النظر. ويتحدث الكثير من الشباب عن صحوة سياسية بصدد التبلور في الوقت الذي يندمجون فيه في العملية السياسية ويطّلعون على الخيارات المتاحة لهم. **كما عبّر بعض المشاركين عن قلقهم من أن الناس يسيئون فهم الديمقراطية ويسيئون استخدام الحريات الجديدة.** وأثار المشاركون في جميع المناطق مسألة عدم وجود ثقافة سياسية بعد عقود من القمع شجعت الحكومة خلالها المواطنين على الانشغال فقط بمواضيع مثل الموسيقى أو الرياضة لإبقائهم بعيدا عن السياسة. ويدرك الشباب أن **الانتقال إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية يتطلب التطوير التدريجي للثقافة والوعي السياسي في تونس.**

أصوات ثورة: حوارات مع الشباب التونسي

"لقد لاحظت أن الناس أصبحوا لا يتابعون العروض الموسيقية أو كرة القدم، بل أصبحوا أكثر اهتماما بالسياسة. خلال وقت قصير، سيصبح التونسيون أكثر وعيا سياسيا وسيطرحون أسئلة عن مكانتهم في العالم".
(مواطن، نابل)

"بعض الناس لا يفهمون معنى الحرية، وهذا يقودنا إلى الفوضى".
(مواطنة، نابل)

"لقد تحملنا الكثير من الإحباط والقهر. لا يمكننا تحقيق الديمقراطية مع عقلية من هذا القبيل".
(مواطنة، تونس)

ورغم الاعتراف بوجود تحسن نسبي في الوضع الأمني خلال الشهرين الماضيين، فإنّ عدم ثقة المواطنين في جهاز الشرطة يتجلّى كمصدر رئيسي للقلق. ومردّ ذلك هو الدور التاريخي الذي لعبته الشرطة كأداة قمع بأيدي الحكومة تضاف إليها أعمال العنف التي ارتكبتها خلال الثورة. ورغم ذلك، يشعر المشاركون بالقلق إزاء الفراغ الأمني وارتفاع عدد السرقات والسطو. ويعزى جزء كبير من انعدام الأمن في البلاد لمحاولة أعضاء النظام السابق زرع الفوضى. ورأى البعض أن العلاقات مع الشرطة قد تحسنت نوعا ما وأنها أصبحت ترعى حاجات المواطنين. وفي المقابل، هناك تحيّز ايجابي للجيش لأنه رفض أوامر حكومة بن علي لإطلاق النار على المتظاهرين. كما تمّت الإشادة بحل البوليس السياسي باعتبارها خطوة إيجابية.

"كنا من قبل نعيش بأمان في قابس ونستطيع العودة إلى ديارنا حتى الساعة 3 صباحا من دون خوف ، أما الآن فنحن خائفون".
(مواطنة، قابس)

"[هناك] فوضى عارمة، وخلط كبير - نحن لا يمكن أن نثق في الحكومة".
(مواطن ، نابل)

لا زال الجانب الاقتصاد مصدر قلق كبير في جميع أنحاء البلاد. ورغم تأكيد كل المشاركين على أن سلامة الاقتصاد هي الأولوية، فإن بعض المدن - بنزرت ونابل وقابس وسيدي بوزيد- كانت أكثر تشاؤما حول تطور الوضع الاقتصادي. وكانت المخاوف ذات الطابع الاقتصادي تتمحور اغلبها حول **البطالة وأزمة قطاع السياحة وارتفاع الأسعار وكثرة الإضرابات** وتأثير الأحداث السياسية والأمنية في القطر الليبي المجاور. أما الشباب الأكثر تفاؤلا فقد شدّدوا على تفكيك شبكات الفساد التي كانت تديرها الأسر الحاكمة ويرونها كعامل محتمل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي. كما تم تسليط الضوء على دور الفئات التونسية الشابة والمتعلمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المنتظرة. وشدد المشاركون من المدن الساحلية مثل سوسة ونابل وقابس على الحاجة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي، في حين أكّد المشاركون من الكاف وتونس وسيدي بوزيد على ضرورة إنهاء الإضراب والعودة إلى العمل.

"إن انتشار المظاهرات والإضرابات تهدد الاقتصاد ولا يشجّع المستثمرين. قال لي أصدقاء يعملون لدى صينيين أنه بعد رؤية الاضرابات المتكررة قرر الصينيون إغلاق شركتهم في تونس".
(مواطنة، بنزرت)

"في صفاقس، أغلقت العديد من الشركات بسبب الاحتجاجات. الكل يدافع عن مصالحه الخاصة "
(مواطنة، صفاقس)

"في رأيي، يجب علينا بذل المزيد من التركيز على التصدير لتطوير الاقتصاد".
(مواطن، صفاقس)

كما يعترف الشباب التونسي بوجود اللامساواة والانقسامات الجهوية. وعبر كل المدن التي زرناها، تمت في كل مناقشة جماعية التركيز على **التفاوت الكبير في التنمية بين المناطق الساحلية الغنية والمناطق النائية، وتم اعتباره كسبب رئيسي لإندلاع الثورة**. وإلى

جانب اعتبار التفاوتات مسألة تستوجب المعالجة الفورية، شدّد الذين شملهم الاستطلاع في المناطق الساحلية مثل تونس وسوسة وبنزرت وصفاقس ونابل على البطالة وانعدام الأمن اللذان يعمّان البلاد بأكملها. وتحدّث المشاركون من سيدي بوزيد وقابس والقيروان والكاف عن الاستبعاد المتعمد للمناطق الداخلية من قبل النظام السابق والذي استمر إلى ما بعد الثورة. ويتمثل ذلك في التسبّب في انتشار الفساد والتهرب من معالجة القضايا الملحة مثل البيئة والبطالة، أضيف إليها مؤخرا فرض حكام من مناطق أخرى. **ورغم هذه الانقسامات، أظهر الشباب تضامنا لا مثيل له عبر المناطق وأعربوا عن استعدادهم للتصدي لعدم المساواة في التنمية التي لا تزال قائمة.**

"هناك بعض العقليات 'الجهوية' التي يهتم كل واحد فيها بمنطقته فقط. قابس هي الولاية الوحيدة التي لا تتمتع بأي اهتمام خاص ويجب علينا أن نُسمع صوتنا".
(مواطنة، قابس)

"لا يجب أن نكون جهويين ونقول 'هذا من القصرين وهذا من سيدي بوزيد وما إلى ذلك إذا فلن نصوّت لصالحه'. يجب أن نصوّت للأفكار وليس للناس."
(مواطن، سيدي بوزيد)

"أثناء الثورة ، لم يتوقف بعض الاشخاص على نشر أنباء كاذبة عن بعض المناطق والجهات على الفايسبوك لزرع الفتنة. نسختها كلها ونشرتها للفت انتباه الجميع"
(مواطن، الكاف)

"في سوسة، كان سلوك الناس أثناء الثورة أكثر حذرا من المناطق الأخرى مثل صفاقس وتونس والجنوب، الخ. ويرجع هذا ربما إلى حقيقة أن معظم المستثمرين في تونس هم من سوسة ولهم صلة بشكل أو بآخر بعائلة بن علي".
(مواطنة، سوسة)

"عندما أطلب قرضا من البنك، يطلبون مني تقديم ضمان لأني من سيدي بوزيد، ولكن إذا كنت من صفاقس او من منطقة أخرى لا يطلب منك شيء".
(مواطن ، سيدي بوزيد)

أما الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فقد تعرّضت للقمع طويلا في ظل الرئيس بن علي لذلك هي لا تُعرَف كثيرا اليوم في صفوف الشباب. وتُعرف هذه المكونات أساسا بالشخصيات التي تقودوها. عندما تم الاعتراف بالأحزاب، كان هناك كثير من الالتباس حول تسمياتها وبرامجها ومواقفها. وعندما نطلب من الناس أن يذكروا بصفة عفوية بعض أسماء الأحزاب فهم يذكرون اسم الحزب الحاكم السابق 'التجمع الدستوري الديمقراطي' وحزب النهضة الذي حصل مؤخرا على ترخيص والذي يعود بقوة. ولئن كان التجمع الدستوري الديمقراطي يشهد إدانة جماعية لانتمائه للرئيس بن علي، فإن حزب النهضة الإسلامي يثير نقاشات عديدة حول دوره السياسي.

على الصعيد الإقليمي، وحتى لو كان للشعب دراية محدودة بالأطراف السياسية الفاعلة، توجد ثلاثة أطراف تتميز برؤية واسعة وهي **الاتحاد العام التونسي للشغل وحزب النهضة والحزب الديموقراطي التقدمي**. وكان هناك حزبان مثّلا المعارضة خلال حكم بن علي – وهما التجديد والحزب الديمقراطي التقدمي - شهدت صورتهما اهتزازا كبيرا من خلال مشاركتهما في الحكومة الانتقالية الأولى بعد الثورة، وقد ذهب البعض إلى حدّ اتهامهما بالتواطؤ مع النظام السابق. وأعرب المجيبون عن **رغبتهم في رؤية الأحزاب السياسية تكسب بوضوح من خلال المشاركة في المناظرات التلفزيونية والزيارات الميدانية.**

" يقتصر وجود الأحزاب السياسية على تونس العاصمة، تاركة المناطق الداخلية من البلاد التي انطلقت منها الثورة".
(مواطن، سيدي بوزيد)

"يتعين على الأحزاب السياسية الخروج لمواجهة الشعب، وتوزيع النشرات وزيارة الولايات".
(مواطن، نابل)

"لا أحد يستطيع أن يسمّي حزبا سياسيا واحدا لأننا نفتقر للثقافة السياسية."
(مواطن، سيدي بوزيد)

لا يثق الشباب التونسي في النخب السياسية. وأعربت كل مجموعة عن سخطها وتخوّفها من الذين يقدمون أنفسهم كقادة للثورة بغرض الاستفادة منها. **حتى التكتلات السياسية التي لا يطعن في معارضتها لنظام بن علي نعتت بالانتهازية ومحاولة مصادرة الثورة ممّن قاموا بها، وعلى وجه التحديد الشباب**. وفي السياق نفسه، تعرضت الأحزاب التي انضمت إلى الحكومة الانتقالية الأولى إلى الانتقادات واتهمت بمحاولة دفع نفسها إلى واجهة الانتخابات الرئاسية المقبلة. كما شدّد المشاركون على بعض المجموعات مثل جبهة 14 جانفي ومجلس حماية الثورة قائلين آن لا أحد خوّل لها أن تحمل مثل هذه الأسماء وانها لا تمثل الشعب. ولئن لاقت بعض الجماعات السياسية ردودا إيجابية أكثر من غيرها، **فلا يوجد ممثل سياسي قد كسب التعاطف الكامل للشباب ولا أحد يعتبرها ممثلة للثورة**. وقد تم تشكيل حلقات النقاش الجماعي مباشرة بعد تعيين السيد الباجي قائد السبسي وزيرا أولا في الحكومة المؤقتة. وعلى عكس سلفه، السيد محمد الغنوشي الذي أثار ردود فعل سلبية واسعة، فإن الانطباعات بشأن القائد السبسي متناقضة إلى حد ما. فالبعض يثني على مهاراته وأسلوبه في حين ينتقد البعض الآخر تقدمه في السن وتواطؤه مع نظام بورقيبة.

"لا يوجد حزب يمثلنا. كانوا يعيشون حياة مترفة في الخارج بينما نحن نعاني ونموت هنا. لماذا لم يعودوا إلى تونس؟"
(مواطن، تونس)

"من حيث المبدأ، لا يجب على رجال الدين التدخل في السياسة. حقيقة أن [النهضة] هو حزب سياسي هو دليل على أنهم ليسوا صادقين."
(مواطن ، القيروان)

تعتبر النخبة مكبّلا وعائقا للانتقال الديمقراطي. في نظر الكثير من المجيبين فإن المؤسسات والممثلين السياسيين الذين يقودون هذا الانتقال ينتهجون سياسة التعتيم واستبعاد شباب المناطق الداخلية. وهم يلقون باللوم على القادة السياسيين الذين يصدرون خطابات مجردة ولا يفعلون شيئا لإشراك الشباب. **ويتوقّع سكان المناطق، وعلى وجه الخصوص الداخلية منها، أن يتم ابعادها/استبعادها من عملية الانتقال التي تجري أعمالها في العاصمة.** ويُنظر إلى اللجنة السابقة للإصلاحات السياسية، والتي أصبحت تسمّى 'اللجنة العليا لحماية أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي'، بشكل إيجابي لأنها وضعت تونس على مسار الديمقراطية ولكنها تُنتقد أيضا باعتبارها غير منتخبة وغير تمثيلية.

"نحن لم نختر لجنة الإصلاح السياسي، فالحكومة هي التي عينت الأعضاء".
(مواطن، الكاف)

لا يكفي رؤية الأحزاب السياسية تتجادل. يجب على كل حزب أن يتقدّم بشكل مستقل عن الآخرين".
(مواطن، نابل)

"إن [أعضاء المجلس التأسيسي] ينبغي أن يتّبعوا برامج واضحة ومميزة وأن يستمعوا إلى الشعب".
(مواطن، تونس)

التوقعات متزايدة. يشعر الشباب التونسي بالفخر إزاء الدور الذي لعبه في الثورة وينتظر الكثير من الحكومة الانتقالية. وأعرب المشاركون في الاستطلاع عن الأمل في أن تكون أولوية الحكومة هي **خلق فرص العمل ومكافحة الفساد** وتحسين التواصل مع الشعب. أما متطلبات الشفافية ومساءلة صانعي القرارات لا يجب أن تُستثنى. ويُضاف إلى هذه الإنتظارات الشعور بأنه يجب على الشباب أن يبقى متيقظا لمتابعة عملية التحول السياسي. **وأكد الشباب على الحاجة إلى الحفاظ على الضغط المستمر من أجل تحقيق تغيير حقيقي.**

وإجابة على سؤال ما يتوقعون من أعضاء المجلس التأسيسي بعد انتخابه، ردّ اغلب المشاركين أنه ينبغي أن يكونوا صادقين **وصريحين ومسؤولين ونزيهين وعلى قدر مهامّهم**. وإذ يذَكّر المشاركين أن الحكومات السابقة والحالية ليست منشغلة بما فيه الكفاية باحتياجات الشباب، فهم يؤكدون على ضرورة أن يكون أعضاء المجلس التأسيسي أقرب إلى الشعب وأن يضعوا مصالح البلد والشعب فوق مصالحهم الشخصية. وبينما يتفق المشاركون على الحاجة إلى إعادة النظر في الدستور، مع العلم أن الدستور الحالي كان مصمما لخدمة بن علي، فهم يطالبون الأعضاء بأن لا يركّزوا فقط على الإصلاح الدستوري ولكن أيضا وفي المقام الأول بمحاربة الفساد والبطالة.

"نريد الاستماع إلى صوت الشباب. المنظمات والجمعيات الحالية هي في أيدي كبار السن، كما هو الحال بالنسبة إلى مجلس المواطنين"
(مواطنة، قابس)

"اذا لم نضغط على الحكومة فإنها لن تفعل شيئا".
(مواطن، صفاقس)

"[المجلس التأسيسي] لا يجب أن ينسى ما حدث لبن علي. لقد انتفض الشعب التونسي ويمكن أن يفعل ذلك مرة أخرى إذا لزم الأمر."
(مواطن، سيدي بوزيد)

"[ينبغي على أعضاء المجلس التأسيسي] أن يعلموا أن الناس يتابعونهم. وينبغي أن يفكروا في إنشاء حسابات على الفايسبوك".
(مواطن ، صفاقس)

وينقسم الشباب التونسي حول النهضة كقوة سياسية. رغم أن النهضة هو الحزب السياسي الأول الذي يستحضره المشاركون في الاستطلاع ، فإن المناقشات كشفت عن انقسامات عميقة في صفوف الشباب حول الحزب **وعكست أيضا التوجهات التي يشهدها المجتمع التونسي اليوم**. وقد ولدت عودة راشد الغنوشي (زعيم الحزب الإسلامي) الكثير من النقاش في البلاد وزادت من بروز هذه الحركة منذ بداية الثورة. وانتقدت حركة النهضة أساسا على خلفية الأحداث التي جرت في الثمانينات والتسعينات وولّدت مخاوف من تراجع في الحريات والحقوق التي تتمتع بها المرأة من خلال قانون الأحوال الشخصية. وتعتبر المشارِكات، خاصة منهن من سيدي بوزيد وسوسة، أن هذا الحزب منافق ومتطرف ومعادي للمرأة ويعربن عن خشيتهن من أن يخلط الدين مع السياسة. أما الخطاب المعتدل لهذا الحزب فهن يرينه انتهازيا ويهدف إلى جلب المؤيدين تحسبا للانتخابات المقبلة. أما في بنزرت وغيرها من المدن، فيرى المجيبون في خطاب النهضة نوعا من التحوير على غرار حزب العدالة والتنمية في تركيا. وقد صرح أولئك الذين يدعمون هذا الحزب بدعمهم لعودة القيم التونسية وأنه في ظل النظام الديمقراطي الجديد ينبغي أن يسمح للنهضة بالمشاركة. ورغم اختلاف آراء المشاركين حول قراءتهم للنوايا الحقيقية للنهضة، **فهم يجمعون على ضرورة الحفاظ على حقوق المرأة والحقوق الاجتماعية المكتسبة منذ الاستقلال.**

"يجب علينا أن نطبق الدين. تونس بلد مسلم"
(مواطن، القيروان)

"ما يُحسب للنهضة هو إعادة إدماجه لوجوه هامة من الناس (أطباء وفلاسفة والعلماء) في المجتمع، وهم ناس تعرضوا للاضطهاد في ظل النظام السابق بسبب دينهم".
(مواطن ، تونس)

" ليس من الجيد بالنسبة للنهضة أن تدخل في الحكومة. من الأفضل لها البقاء بعيدا عن السياسة "
(مواطن ، القيروان)

"أريد أن أضع الحجاب و أن أعمل".
(مواطنة، صفاقس)

"مع الثورة لا يمكن للنهضة ان ترغمنا على أي شيء!"
(مواطن ، صفاقس)

التصويت هو شكل يكرّس للمشاركة السياسية. يرى المشاركون أنه من واجبهم التصويت لانتخاب المجلس التأسيسي لضمان استمرار العملية الديمقراطية وتحقيق أهداف الثورة. وبالدعوة إلى أن يختاروا بين عدة طرق للمشاركة في عملية التحول السياسي والعملية الديمقراطية، ذكرت كل مجموعة نقاش **التصويت في الانتخابات المقبلة كأول اختيار**. وأفاد عدد قليل جدا من المشاركين بأنهم صوتوا في الانتخابات الماضية والتي، في رأي الأغلبية الساحقة، شابها تزوير واسع النطاق. على الرغم من حماسهم، كشفت مجموعات النقاش أن **المشاركين ليست لهم المعلومات الكافية عن تفاصيل الانتخابات أو عن سلطات المجلس التأسيسي. وهو ما يكشف مسؤولية الاتصال الهائلة التي تنتظر الهيئات مثل الهيئة العليا.** وما زال بعض المشاركين يذكرون أنه يجب إجراء انتخابات رئاسية على الأقل بعد أسبوع من انتخاب المجلس التأسيسي.

وبعد التصويت، **ذكر المشاركون الشبكات الاجتماعية لتبادل الأفكار السياسية والمشاركة في المنتديات العامة كقنوات بديلة للمشاركة السياسية**. ويعتبر الكثير منهم أن الفايسبوك هو مصدر موثوق للمعلومات تليها الأخبار المتناقلة شفهيا والقنوات التلفزية. **تبين هذه الدراسة أن معظم الشباب لا يرغبون في الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني أو الترشح أو المشاركة في أي حملة**. أما تبادل وجهات النظر السياسية مع الأصدقاء أو أفراد العائلة فهو يبدو الشكل المفضل للمشاركة، الأمر الذي يعكس الروابط الأسرية القوية، وأهمية الاتصالات غير الرسمية في تونس.

"التصويت لا يحتاج الى ثقافة سياسية أو تاريخية عميقة، يكفي مجرد معرفة أهداف ومبادئ الأحزاب السياسية."
(مواطن، سيدي بوزيد)

"الأسرة والأصدقاء هي جزء من فكرة الديموقراطية ".
(مواطن، القيروان)

"منظمات المجتمع المدني تخدم مصالح الجميع. هي هيئات غير سياسية ".
(مواطن، سوسة)

"سأنضمّ إلى حزب سياسي من أجل تحقيق أفكاري."
(مواطن، تونس)

"المشاركة في الانتخابات يعطينا الشعور بأننا شاركنا في تحقيق التغيير في بلادنا"
(مواطن، قابس)

ملخّص

تسلّط حلقات النقاش الجماعية التي نظّمها المعهد الديمقراطي الوطني في تونس في مارس 2011، الضوء على الحماس الشديد لدى الشباب التونسي للمشاركة في عملية التحول الديمقراطي الجارية. ويبقى الأمر متروكا للسياسيين لتحديد كيفية توجيه الطاقة الكامنة في الشباب التونسي، والتي ظهرت خلال الثورة، لصالح العملية السياسية. فالشباب على قدر كبير من الانفتاح والاستعداد لأخذ بعين الاعتبار جميع وسائل المشاركة السياسية ولكنهم يظهرون بعض التحفظ حول الخيارات المتاحة بما في ذلك تلك التي تنطوي على العضوية في الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني.

مع افتتاح المجال السياسي في تونس، فإن على مسؤولي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التفكير بشكل جيد في استراتيجيات لجذب الشباب داخلها واستغلال مواهبهم ومهاراتهم. بعد أن ظهر على الساحة السياسية منذ قيام الثورة، يمثل الشباب التونسي فرصة ثمينة للأحزاب السياسية لحشد الدعم في الانتخابات المقبلة. من خلال دمج الشباب في هياكلها، ستتمكن الاحزاب ليس فقط من تلبية مصالحها الإستراتيجية الفورية ولكنها سوف تساعد أيضا الشباب على التعبير عن آرائهم والتعبير عن مظالمهم من خلال الآليات الرسمية، بعيدا عن الاحتجاجات في الشوارع. ووفقا لنتائج المسح، يريد الشباب أن يتأكدوا أن صوتهم مسموع وأن وجهات نظرهم تلاقي التقدير. وينبغي أن تتعزّز الشبكات الاجتماعية على الإنترنت مثل فايسبوك بغيرها من جهود الاتصالات المحلية لإشراكٍ أمثل للشباب.

كما تشير نتائج الدراسة أيضا إلى أن تحسين الوضع الأمني والاقتصادي من الأولويات بالنسبة إلى الشباب. وبما أن الحكومات الانتقالية تعهدت بمعالجة هذه القضايا، عليها أن تثبت الآن للمواطنين أنها ملتزمة بالحفاظ على وعودها. وينتظر الشباب التونسي من قادته السياسيين وضع حلول واضحة وجديدة لهذه التحديات السياسية. وينبغي أن تشمل تلك الحلول جميع مناطق البلاد، بما فيها تلك التي كانت مهملة تحت حكم بن علي. وتبين من مجموعات النقاش أن الشباب، سواء كانوا في سوسة أو الكاف، لديهم شعور قوي بالوحدة والتضامن الوطني كما يتضح من المسيرات التي انتظمت من تونس إلى سيدي بوزيد لشكر أهل هذه القرية على إطلاقها شرارة الثورة.

أما القضايا السياسية مثل الإصلاح الدستوري والأنشطة الحزبية والانتخابات المقبلة فهي أقل أهمية في نظر الشباب من مسألة الأمن أو القضايا الاقتصادية، ولكنها تجتذب اهتماما متزايدا. إن الانتقال الديمقراطي اليوم يمثّل فرصة عظيمة للسياسيين لرفع مستوى الوعي بقضايا الشباب. وعلى سبيل المثال، يعتبر قرار اللجنة العليا مطالبة كل الأحزاب السياسية بتعيين ممثل الشباب صلبه هو خطوة جيدة وفي الاتجاه الصحيح. وبما أن التصويت لا يزال وسيلة المشاركة السياسية بامتياز، ستكون الانتخابات المقبلة فرصة للشباب للعب دور أكثر نشاطا في الحياة السياسية.

إن تغيير نظرة السخط في تعامل الشباب مع المسائل السياسية، وهو موقف تعزّز على نطاق واسع في عهد بن علي، لن يكون أمرا سهلا. فالشباب التونسي فخور بالانجازات التي حقّقها مؤخرا، ولكنه ما زال قلقا بشأن المستقبل والدور الذي يمكن أن يقوم به السياسيون. وفي الوقت الذي يجري فيه إنشاء مؤسسات البلاد، يجب أن تستثمر الجهات السياسية الفاعلة في مجال الاتصالات المحلية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا مع تجنب التحدث باسم الثورة. وعوض تقديم وعود غير قابلة للتحقيق، فإنه على السياسيين أن يكوّنوا منصات واقعية ويشرحوا للشباب سبب إعطاء الأولوية لبعض القضايا دون غيرها. وبذلك سيتمكنوا تدريجيا من إقناع الشباب أن السياسيين لا يسعون إلى السلطة لتحقيق مكاسب شخصية ولكن لخدمة المصلحة العامة للمجتمع الوطني.

ملحق "أ"

توزيع المشاركين في حلقات النقاش الجماعية

الجنس	العدد
ذكور	49
إناث	39
المجموع	**88**

الس	العدد
30-25	56
35-30	32
المجموع	**88**

المدينة	العدد
تونس 1	9
تونس 2	10
بنزرت	7
سوسة	10
القيروان	9
سيدي بوزيد	8
صفاقس	10
قابس	8
نابل	9
الكاف	8
المجموع	**88**

المهنة	العدد
عاملين	56
عاطلين عن العمل	32
المجموع	**88**